

# الوزيرة الليبرالية وحكاية ابريق الزيت

بيار ابي صعب

سلاطة اقطاعية، بل هي هنا تلعب دور المرأة، الشابّة، العصريّة، الليبرالية، التي وصلت الى السلطة بفضلها وعلمها... ما يخوّلها أن تكون من «دعاة الاصلاح» أكثر من فلول وشخصيات سياسية لم تنل حصّة كافية في «طورطة» المحاصصات، أو خافت على مصالحها الاقتصادية في المحادثات الجديدة، فغافلتنا جميعاً وفقرت من ضفّة «الرعاة» إلى ضفّة «الشعب»، ومشت كلها في جنازة جورج زريق الذي دفناه ونسيناه في أقل من 48 ساعة. الطبقة السياسية باتت ناطقة باسم «الشعب المسكين»، هذا الشعب التي يعتاش «نوار» آخر زمن من دمه، منذ أجيال، وقبلهم أبائهم وأجدادهم، أقطاب جمهورية الزراع، كل ذلك للأسف في حماية المؤسسة الدينية. أما الوزيرة ربّما الحسن، فليست من

سلالة اقطاعية، بل هي هنا تلعب دور المرأة، الشابّة، العصريّة، الليبرالية، التي وصلت الى السلطة بفضلها وعلمها... ما يخوّلها أن تكون من «دعاة الاصلاح» أكثر من فلول وشخصيات سياسية لم تنل حصّة كافية في «طورطة» المحاصصات، أو خافت على مصالحها الاقتصادية في المحادثات الجديدة، فغافلتنا جميعاً وفقرت من ضفّة «الرعاة» إلى ضفّة «الشعب»، ومشت كلها في جنازة جورج زريق الذي دفناه ونسيناه في أقل من 48 ساعة. الطبقة السياسية باتت ناطقة باسم «الشعب المسكين»، هذا الشعب التي يعتاش «نوار» آخر زمن من دمه، منذ أجيال، وقبلهم أبائهم وأجدادهم، أقطاب جمهورية الزراع، كل ذلك للأسف في حماية المؤسسة الدينية. أما الوزيرة ربّما الحسن، فليست من

سلاطة اقطاعية، بل هي هنا تلعب دور المرأة، الشابّة، العصريّة، الليبرالية، التي وصلت الى السلطة بفضلها وعلمها... ما يخوّلها أن تكون من «دعاة الاصلاح» أكثر من فلول وشخصيات سياسية لم تنل حصّة كافية في «طورطة» المحاصصات، أو خافت على مصالحها الاقتصادية في المحادثات الجديدة، فغافلتنا جميعاً وفقرت من ضفّة «الرعاة» إلى ضفّة «الشعب»، ومشت كلها في جنازة جورج زريق الذي دفناه ونسيناه في أقل من 48 ساعة. الطبقة السياسية باتت ناطقة باسم «الشعب المسكين»، هذا الشعب التي يعتاش «نوار» آخر زمن من دمه، منذ أجيال، وقبلهم أبائهم وأجدادهم، أقطاب جمهورية الزراع، كل ذلك للأسف في حماية المؤسسة الدينية. أما الوزيرة ربّما الحسن، فليست من

وأى تغيير في المعادلة يتطلّب بروز قوى سياسية جديدة، وازنة، يمكنها أن تزعزع ثوابت النظام القديم، والقوى البديلة التي ستحمل التغيير لن تأتي غداً صباحاً، ولن نجدها في أي من المجموعات السياسية الحالية، خصوصاً في التيار السياسي الذي تنتمي إليه الحسن، وفي الجهات والأيديولوجيات التي ترعاه. في العام 2013 هذد المفتي الأسبق محمد قنّاني «كل المسؤولين المسلمين في السلطة التشريعية والتنفيذية»، بأن من يوافق بينهم «على تشريع الزواج المدني يتشكّل خطراً على الدين ولا الإيمان، ولا يهدد ب تفكيك المجتمعات الإسلامية»، بل يخوّلنا أن ننهي أخيراً دولة تقوم على أساس القوانين الوضعية، وتحترم حرية المعتقد، ووطننا جديراً بهذا الاسم، يخالف من شعب واحد بغض النظر عن انتماءات ابنائه الدينية وعقائدهم السياسية. ووطناً محصناً ضد كل الانقسامات والحروب الأهلية. هذا الزواج المدني «الاختياري» الذي يتعايش مع الزواج الديني، بنهي القانونيّة ل «دار الفتوى» بالدستور، إذ يضيق المجال بمناقشتها هنا.

## هذا الزواج يخولنا

بناء دولة تحترم حرية المعتقد

ولنتفاد النقاش الديني فهو ليس من اختصاصنا، ولو إننا نتمسك باجتهادات العلامة الراحل الشيخ عبد الله العلابي الذي رأى أن على «الشريعة أن تجيب عن حاجات الناس في زمنهم»، وقال بإمكان الزواج بين كتابي ومسلمة مستنداً إلى الآية الكريمة «اليوم أحلّ لكم الطيبات، وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم، وطعامكم حلّ لهم، والمحصنات من المؤمنات، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» (المائدة: 5). إن الزواج المدني لا يتشكّل خطراً على الدين ولا الإيمان، ولا يهدد ب تفكيك المجتمعات الإسلامية»، بل يخوّلنا أن ننهي أخيراً دولة تقوم على أساس القوانين الوضعية، وتحترم حرية المعتقد، ووطننا جديراً بهذا الاسم، يخالف من شعب واحد بغض النظر عن انتماءات ابنائه الدينية وعقائدهم السياسية. ووطناً محصناً ضد كل الانقسامات والحروب الأهلية. هذا الزواج المدني «الاختياري» الذي يتعايش مع الزواج الديني، بنهي القانونيّة ل «دار الفتوى» بالدستور، إذ يضيق المجال بمناقشتها هنا.



أيوب في اللقاء مع الطلاب احسن (هيلم الموسوي)

## تقرير

# رئيس الجامعة: الانتخابات «غصباً عنا» ضي تشرين الثاني

المجتمع اللبناني، والخشية من تنظيم الانتخابات كانت من مجلس الجامعة قبل اهل السياسة».

وعن سبب تسريب خبر إجراء الانتخابات بدل إعلانه في مؤتمر صحفي، أجاب أيوب: «البعض يأخذ علينا خلجاناً في التغاطي مع وسائل الإعلام، ما حصل أننا كنّا نتحدث في اللقاء مع الطبريزك بشارة الراعي عن إنجازات الجامعة، وقلنا له إن الحصول على الاعتماد يستوجب أن يكون الطلاب شركاء لنا من خلال الانتخابات، وتسرب الخبر قبل أن نصدر توصياتنا في هذا الخصوص. لكن، في كل الأحوال، سيكلف مجلس الجامعة على دراسة كل الهواجس والبيانات التي صدرت عن جهات سياسية ومستقلة بعد شيوخ الخبر. وفور جهوز الموقف بشأن أية إجراء الانتخابات والقانون الذي سيجري على أساسه، سنغدق مؤثراً صحافياً، علماً بأن أعضاء مجلس الجامعة يوافقون جميعاً على إجراء الانتخابات». ورخّج أن يجري الاستحقاق وفق النظام النسبي، بحيث تتنافس لأحتان مقلّتان في كل وحدة انتخابية، وأن تنظم الانتخابات في يوم واحد في نحو 53 مركزاً. وأكّد: «لن نقرّ قانون انتخابات على قياس أحد، لا أحزاب ولا أندية، ولينفق الجميع في ما بينهم».

ونفى أيوب، من جهة أخرى، أن يكون قد وعد أحداً بتحقيق التوازن الطائفي في تعيينات الأساتذة والموظفين، في تعيينات الأساتذة والموظفين، «فلست طائفيًا، ولا شخصيّي تسمح بأن يصدر عنّي كلام كهذا». وعزّأ عدم خوض المرابيات لافتتاح الكافيتريات في الكليات إلى خضوع الجامعة لقانون المحاسبة العمومية.

## ماتت الحاج

كشف رئيس الجامعة اللبنانية، فؤاد أيوب، أن الانتخابات الطلابية لن تجري قبل تشرين الثاني، أي في العام المقبل، وحدّد نهاية آذار المقبل كحد أقصى، لإقرار مجلس الجامعة للنظام الداخلي لاتحاد الوطني لطلاب الجامعة. أيوب كان يتحدث أمس، في نقاش مفتوح مع الطلاب دعا إليه «نادي سما»، للبحث في انتخابات المجالس الطلابية والرقابة الإدارية، قبل أن يحوّلته رئيس الجامعة إلى حوار مباشر online شمل قضايا الجامعة وهواجسها المتعددة، وهو افتتح اللقاء بعرض سلايدات تضمّن معلومات عن الجامعة التي تضم 80874 طالباً و 5467 أستاذاً و 2834 موظفاً. ولفت إلى الحاجة إلى توظيف 1000 موظف لتسيير أمور 16 كلية ومعهداً منتشرة في 64 مركزاً على مساحة الوطن، و3 معاهد دكتوراه. وأكد أنّ الجامعة تنجز نصف الأبحاث العلمية في لبنان، مشيراً إلى غياب سياسة وطنية لدعم البحث العلمي، إذ «يُرضد مليون دولار سنوياً لكل أبحاث الجامعة، في حين تُرضد الجامعات الخاصة 6 ملايين دولار ليبحث واحد». وفي ما يتعلق بالانتخابات الطلابية، قال رئيس الجامعة إنّها ستجنز حتماً في العام الجامعي المقبل، لأنها شرط من شروط البيّنات الدولية لحصول الجامعة على الاعتماد الأكاديمي (accreditation) بعد اعتماد المؤسسة الذي نالته هذا العام. «مش برضانا غصباً عنّا بدنا نعمل الانتخابات»، عبارة كررها أيوب أكثر من مرة، في إشارة إلى أن الجامعة لا يمكن أن تنال الاعتماد من دون إشراك الطلاب في المجالس الأكاديمية والإدارية والحياة الجامعية. ووصّف المجالس الطلابية الممسّد لها منذ 10 سنوات بأنها «قانونية ولكن غير شرعية»، إذ إن هناك قراراً صادراً عن رئيس الجامعة السابق عدنان السيد حسين بجيز لها الاستمرار في ممارسة مهامها حتى إشعار آخر. ونفى أن يكون التحاصص السياسي سبباً لإجهاض الانتخابات سنة تلو أخرى، بل إن «تعليق الاستحقاق مرتبط بالوضع الشاذ على المستوى الوطني العام، والشرخ العمودي داخل



الحفّ بالزواج المدني الاختياري تكريس للدستور اللبناني وليس انتهاكاً له (هيلم الموسوي)

لهاوكية هذا الملف، وتزويد الوزارة بكل المستندات والمعطيات التي تؤكّد قانونية هذا المطلب ومشروعيته. فهل تجابوز الوزارة الجديدة وتُخّبت نيتها الجديدة بوضع إطار للزواج المدني؟

وشطب الإشارة إلى القيد الطائفي (ات) الحقوقيين (ات) كتاباً موجهاً إلى الوزيرة الحسن، تطالبها ب «إصدار تعميمات وتوجيهات إلى الموظفين المعيّنين تذكرهم بواجبهم وأعلنت المجموعة استعدادها

وأعدّت مجموعة من «الناشطين» (ات) الحقوقيين (ات) كتاباً موجهاً إلى الوزيرة الحسن، تطالبها ب «إصدار تعميمات وتوجيهات إلى الموظفين المعيّنين تذكرهم بواجبهم وأعلنت المجموعة استعدادها

بالامتناع عن التسجيل وتسليم وثائق الزواج وسجلات إخراج القيد العائلي. أطلق الوزير يومذاك بحفته الشهيرة: «قبرص ليست بمعداً»، داعياً من يريد أن يتزوج مدنياً إلى أن يفعل ذلك خارج لبنان، مع كل ما يحمله هذا الأمر من تكاليف على فئة من اللبنانيين تلطمح إلى قوانين مدنية خارجة عن سلطة المرجعيات الدينية.

الأهم اليوم هو التذكير بأن هناك، في لبنان، سوابق إدارية مُخيّنة قانونياً تنص على إمكانية عقد زواج مدني، وبالتالي إن الخطوات «الجذبة» المتعلقة بهذا الملف تبدأ، ربما، من وضع حدّ لقرار تجميد

صبغت الكثير من القوانين في هذا الشأن، إلا أنّها بقيت مهمة في أدرج مجلس النواب». تجدر الإشارة إلى أن لبنان شهد في السنوات الماضية سوابق إيجابية، بشأن إمكانية مقاربة الزواج المدني في القانون اللبناني. هذه الطريقة تشترط شطب المذهب عن الهوية، وبصفة الامتنعي إلى أي طائفة، يصبح بإمكان المواطن أن يقمّ عقداً مدنياً مع مواطن من الجنس الآخر. ثلاث عشرة زوجة مدنية سُجّلت عقودها في لبنان في عهد وزير الداخلية والبلديات السابق مروان شربل (2013)، كما ذكّر أمس هذا الأخير. تلك العقود نُفّذت بعدما أقدم أصحابها على حجب الإشارة عن قديمهم الطائفي من سجلات النفوس بناءً على تعميم أصدره، قبل شربل، وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود (2009)، ويات كل ذلك ممكناً استناداً إلى الهيئة العليا للاستشارات في وزارة العدل التي رأت أن «من حق اللبناني الذي لا ينتمي إلى طائفة ما إن يعقد زواجه مدنياً في لبنان». على أن يكون الكاتب العدل هو المرجع المختص لعقد الزواج المدني والتصديق عليه، وأن تكون للزوجين حرية تعيين القانون المدني الذي يختارته ليرعى عقد زواجهما.

عشرات العقود المدنية القابعة في أدرج وزارة الداخلية من متزوجين المشوق، وبحسب مصادر قانونية مُطلعة على الملف، فإن الحسن «لن حتاحا إلى إجراء استشارات جديدة لاتخاذ قرار من أجل الحضي

بعد تلك الزيجات، وصل إلى الوزارة نحو 52 عقداً مدنياً (من متزوجين كانوا قد شطبوا قديمهم الطائفي)، رغم إلا أن أياً من هذه العقود لم يُسجّل بسبب إيعاز وزير الداخلية السابق نهاد المشنوق إلى الموظفين المعيّنين

وقد عاودت دار الفتوى الكزة يوم أمس، إذ أصدر مكتبها الإعلامي بياناً أشعل مواقع التواصل الاجتماعي بالتعليقات والتعليقات المضادة، وقسم سكان العالم الافتراضي بين مؤيد ومعارض. إذ أكد أن موقف دار الفتوى معروف منذ سنوات «في الرفض المطلق للدينونة وغيرها (...)» وبدعم من رئيس الحكومة سعد الحريري، حتى يُصبح هناك اعتراف بالزواج المدني». تصرّيح الحسن ينسجم وما قاله الحريري قبل ست سنوات، في أحد البرامج الحوارية السياسية لجهة تعنيه «شخصياً إقرار زواج مدني في لبنان (...)» بعد حوار حقيقي مع المرجعيات الدينية. «بدم» بهذا المعنى، تكون الحسن، «بدم» من الحريري. قد ريطت مسألة إقرار حق اللبنانيين بالاختيار المدني الحر في الحياة الشخصية والعائلية، ب «تحتاج الحوار مع المرجعيات الدينية». العدو الأول للزواج المدني، ما يعني العودة إلى النقطة الصفر. وكل ما فعلته، أنها أقامت الدنيا وأقعدتها، ب «شبهه تصرّيحها» الذي أعاد معركة الزواج المدني في لبنان إلى الخلف، وخبر دليل على ذلك بيان «دار الفتوى» أمس، تعليقا على الوزيرة الحسن.

وكان مفتي الجمهورية السابق محمد رشيد قباني قد كفر عام 2013 كل من يتزوج مدنياً، و«كل المسؤوليين المسلمين في السلطة التشريعية والتنفيذية»، الذين يوافقون على قانون يسمح بهذا الزواج.

## هدية فرفور

قبل أيام، صرّحت الوزيرة حسن إلى محطة «يورونيوز» أنّها تُحدّث شخصياً أن يكون هناك إطار للزواج المدني، مُشيرة إلى أنها «ستسعى إلى فتح الباب لحوار جدي وعميق حول هذه المسألة مع كل المرجعيات الدينية وغيرها (...)» وبدعم من رئيس الحكومة سعد الحريري، حتى يُصبح هناك اعتراف بالزواج المدني». تصرّيح الحسن ينسجم وما قاله الحريري قبل ست سنوات، في أحد البرامج الحوارية السياسية لجهة تعنيه «شخصياً إقرار زواج مدني في لبنان (...)» بعد حوار حقيقي مع المرجعيات الدينية. «بدم» بهذا المعنى، تكون الحسن، «بدم» من الحريري. قد ريطت مسألة إقرار حق اللبنانيين بالاختيار المدني الحر في الحياة الشخصية والعائلية، ب «تحتاج الحوار مع المرجعيات الدينية». العدو الأول للزواج المدني، ما يعني العودة إلى النقطة الصفر. وكل ما فعلته، أنها أقامت الدنيا وأقعدتها، ب «شبهه تصرّيحها» الذي أعاد معركة الزواج المدني في لبنان إلى الخلف، وخبر دليل على ذلك بيان «دار الفتوى» أمس، تعليقا على الوزيرة الحسن.

وكان مفتي الجمهورية السابق محمد رشيد قباني قد كفر عام 2013 كل من يتزوج مدنياً، و«كل المسؤوليين المسلمين في السلطة التشريعية والتنفيذية»، الذين يوافقون على قانون يسمح بهذا الزواج.